



# ورقة حول

## تأثير رأس المال على السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية



مركز هردو  
لدعم التعبير الرقمي  
**HRDO CENTER**  
To Support the Digital Expression

# ورقة حول تأثير رأس المال على السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية

حرية الرأي هي روح الفكر الديمقراطي  
لأنها صوت ما يجول بخاطر الشعب وطبقاته المختلفة

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي  
القاهرة ٢٠١٧

ورقة حول  
تأثير رأس المال على السياسة التحريرية  
للمؤسسات الإعلامية



مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي

[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)

[info@hrdoegypt.org](mailto:info@hrdoegypt.org)



المعرفة وتداول المعلومات مركز هردو مع حق الجمهور في

إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار ٣.٠](#)  
[غير الموطنة](#)

## المحتويات

٥	المقدمة
٦	مفاهيم الحرية
٦	– الحرية عامة
٦	– حرية الرأي والتعبير
٦	– حرية الإعلام
٧	الإعلام الرقمي
٨	– أنواعها الإعلام الرقمي
٩	– مشاكل تمويلية تعرض لها الإعلام الرقمي
١٠	المواد الدستورية المختصة بالإعلام والصحافة
١٣	المواثيق الدولية والمعاهدات الموقع عليها من مصر
١٥	وسائل الإعلام القومية المملوكة للدولة
١٦	وسائل الإعلام الخاصة وتوابع سيطرة رجال الأعمال عليها
١٩	القوانين المتعلقة بالإعلام والصحافة
٢٢	مقارنة بين الإعلام في مصر واليمن وتونس
٢٦	خاتمة
٢٨	مصادر

## مقدمة

تعاين المؤسسات الإعلامية من العديد من المشكلات على رأسها تقييد السلطة التنفيذية له، كما تشمل أزمات تتعلق بحقوق المواطنين في الحصول على المعلومات، انحسار التعددية في الآراء حول القضايا المختلفة في ظل أزمة مهنية وموضوعية شديدة .

تغول المال في الحياة السياسية و قام بغزو للإعلام المرئي والمسموع والمقروء من قنوات وصحف وإذاعة إلى درجة الاستيلاء عليها، و قد أثار ذلك الكثير من التعليقات والتحفظات بسبب التدخل في المحتوى الإعلامي بغرض توجيه الرأي العام أو في بعض الأحيان تضليله.

تدون دساتير وقوانين الكثير من الدول كل ما تراه يخدم حرية شعوبها ولكنها أحيان كثيرة في حقيقة الأمر حبر على ورق، ولن تكون هناك حريات مفعلة في أي بلد مادامت سلطة الشعوب ليست بيدها خاصة في الدول العربية، فالاستقلالية هي أحد أهم مقومات الإعلام الحر المعبر عن التنوع والتعددية، وتنتفي هذه الصفة عندما تقع المنظومة الإعلامية تحت قبضة السلطة التنفيذية أو من ينوب عنها من رجال أعمال كما هو الحال في مصر.

ولا يمكن عزل التطورات السريعة والمتوالية والمذهلة التي عرفتتها وتعرفها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عن سرعة التغيرات التي يعرفها النظام العالمي الجديد، ومع ما عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما فيها الإعلام الرقمي من تطور وتجديد، وما مارسته من تأثير على السياسة والمشاركة في صنع القرارات ، وقد لعبت عالمية تكنولوجيا الاتصالات دورا حاسما في تعظيم دور الإعلام وتنوع وظائفه في المجتمعات فقد شهد الإعلام نقلة في نقل الأخبار وتغطية الأحداث إلى المساهمة في تشكيل الرأي العام، وعلى الرغم من أهمية استقلال المؤسسات الإعلامية والصحفية عن السلطة وبخاصة وسائل الإعلام المملوكة للدولة وأن دورها متمثل في الخدمة العامة وليس خدمة السلطة وأهدافها؛ إلا أن ذلك غير متحقق على أرض الواقع ، إن الإعلام المصري الآن تم تجنيده في إطار حالة الاستقطاب السياسي الحالي في مصر بين المؤسسات الحاكمة وبين المناوئين لها، ليس هذا فحسب؛ بل كثيراً ما تورطت جهات إعلامية في خطابات محرزة تنطوي على تمييز على أسس سياسية أو طائفية أو غيرها من الأسس التي يجرمها الدستور وذلك رغم تنامي سيطرة أجهزة الدولة على المؤسسات الإعلامية الخاصة مؤخرا كما سيفند التقرير من خلال عمليات الاستحواذ للمال السياسي على المجال الإعلامي .

# مفاهيم عن الحرية

(إن الحرية الإعلامية وحرية الصحافة تشكّلان ركناً من أركان حرية التعبير وركناً أساسياً لإقامة الدولة الديمقراطية، وقد تكرست هذه الحرية في جميع المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

## - الحرية

حسب مبادئ الثورة الفرنسية "هي أن يقوم الفرد بأي عمل لا يضر بالغير، على أن يعود للقانون أن ينظم الحدود التي تفصل حرية كل فرد عن حرية سواه، وأن كل ما لم يحظره القانون يمكن عمله  
يعرفها مونتييسكيو بأنها "الحق في فعل كل ما تبيحه القوانين"

## - حرية الرأي والتعبير

في مضمون المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل إنسان الحق في الحرية، واعتناق الآراء بمأمن من التدخل، وحرية التماس المعلومات و الأفكار وتلقيها وإذاعتها بمختلف الوسائل دون تقييد بحدود الدول وحق كافة المواطنين الفعلي والمؤيد بحماية القانون في حرية التعبير الفردي، وعلى الأخص حق التعبير السياسي بما في ذلك نقد النظام السياسي القائم.

## - حرية الإعلام

هي حق الوصول إلى الأخبار التي هي بحوزة المؤسسات العامة وهذه الحرية مرتبطة بالحق الأساسي في حرية التعبير كما هو معترف به في القرار ٥٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة المصادق عليه سنة ١٩٤٦، وكذا في البند ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).

تعتبر حرية الإعلام بمثابة مرادف لحرية التعبير من خلال مواثيق دولية مهمة منها العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية (١٩٦٦) واتفاقية القارة الأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان (١٩٦٩).

كما أن مهمة منظمة اليونسكو كما هي محددة في الميثاق التأسيسي تدعو المنظمة إلى "تسهيل حرية تبادل الأفكار عن الكلمة أو الصورة".

## مفهوم حرية الإعلام يعرف من ثلاث زوايا مختلفة وهي:

- غياب نسبي للقيود والمعوقات الحكومية.
- غياب نسبي لجميع القيود الحكومية والقيود الأخرى.
- ليس فقط عدم وجود قيود ومعوقات في هذا المجال ولكن أيضا تواجد تلك الظروف الضرورية واللازمة للتأكيد على نشر الأفكار المختلفة بشكل نسبي للجمهور (المناخ العام الميسر)

ما زالت منطقة الشرق الأوسط الأقل في الترتيب العالمي فيما يخص حرية استعمال الانترنت والعالم الرقمي. وفقا لبحث قامت به منظمة فريدوم هاوس في ٦٠ دولة تم تقسيم النتائج إلى ثلاثة أقسام: الدول التي تنعدم فيها حرية الانترنت وتضم كلا من السعودية وسوريا والبحرين والأمارات والسودان. ويضم القسم الثاني دولاً تتمتع بحرية جزئية كتونس والمغرب ولبنان وليبيا والأردن ومصر. وتخيب الدول العربية عن مجموعة الدول التي تتمتع بحرية كاملة عند استعمال الانترنت. ويعتبر هذا البحث الرابع من نوعه التي تصدره منظمة فريدوم هاوس حول الحرية على شبكة الإنترنت تحت عنوان تقييم عالمي لحرية الإنترنت والإعلام الرقمي.

## الإعلام الرقمي:

هو الإعلام الذي يستخدم كافة الوسائل الاتصالية المتاحة للوصول إلى الجمهور أينما كنا وكيفما يريد.

هو الإعلام المعتمد على التكنولوجيا الرقمية مثل مواقع الويب، الفيديو والصوت والنصوص وغيرها وبالتالي فهو العملية الاجتماعية التي يتم فيها الاتصال عن بعد بين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة واستقبالها من خلال النظم الرقمية ووسائلها لتحقيق أهداف معينة وهو بهذا يشمل كل وسائل الإعلام التي تعمل وفق النظم الرقمية بما فيها التليفزيون التفاعلي أو التلفزيون غير التفاعلي الذي يستخدم النظم الرقمية في إنتاج وبث المضامين الإعلامية

الصحافة الرقمية هي الصحافة التي تنشأ من شبكة الإنترنت .وتوفر الإبداعات التقنية، التي سمحت في الماضي بالتوزيع المجمع للأخبار والمعلومات على عدد كبير من الجماهير، نفس تلك السلطة للأفراد. وتخلق الصحافة الرقمية أفقاً إعلامياً جديداً للقرن الحادي والعشرين، من خلال تقنيات تقلل الحواجز المفروضة على الدخول وشبكات الحاسوب، بالإضافة إلى أنواع الكتابة الحديثة، مثل المدونات .وقد أصبح الأفراد والمنظمات الأساسية، الذين تحرروا من ضرورة تقديم استثمارات ضخمة من أجل التوزيع ومعدات الإنتاج، رواداً في العديد من

الأنماط والممارسات الصحفية الجديدة، وقاموا بخلق أشكال تواصلية جديدة مثل يوتيوب ومواقع الويب المحلية المعتمدة على المواقع الجغرافية.

يقول خالد البرماوي متخصص في الإعلام الرقمي، إن ثمة تحديات عالمية ومحلية تواجهان الإعلام الرقمي بمصر، أهمها سيطرة "facebook" و "google" على نحو ٨٥% من حجم الإعلانات، ما يؤدي إلى تباطؤ نمو المحتوى الرقمي، إضافة إلى انتشار الأخبار الكاذبة "fake news"، وما يترتب على ذلك من التأثير سلبا على مصداقية صحافة الإنترنت، وينتقد سيطرة "الاستثمار السياسي" على النموذج الربحي للصحافة الرقمية، مؤكداً أن الاستثمار السياسي في الإعلام أضراره تفوق منافعه على المستويين السياسي والإعلامي بمصر

## أنواع الإعلام الرقمي:

### ١/الإعلام الرقمي المرئي:

من خلال الإنترنت و القنوات الفضائية ، من إيجابيات المادة المرئية المنشورة عبر القنوات الفضائية تكرر في أكثر من وقت فتجدها بثت في وقت الذروة ثم يعاد بثها مرتين أو ثلاث مرات في فترات مختلفة من اليوم لتصل إلى أكبر عدد من المشاهدين كما إن بعض القنوات الأخرى تقوم بنشر بعض المواد التوعوية الجيدة من باب التعاون فيما بينها وأحيانا يكون البث متزامنا في نفس اللحظة

### ٢/مواقع الإنترنت الرقمية:

يعد الأمريكي جون بيرلي بارلو من أوائل من استخدم الإنترنت في العالم، ومع انتشار الانترنت وتوسع مجاله، تزايد استخدام الإنترنت بشكل كبير وتضاعف لدرجة تفوق الوصف حيث تشير إحدى الإحصائيات إلى تضاعف أعداد المستخدمين في هذه الخدمة سنويا إلى حد أن مستخدمي الإنترنت حتى نهاية ٢٠١٠ قد تجاوز عددهم ١٣ مليار مستخدم.



## أدوات الإعلام الرقمي:

تعددت وسائل الإعلام الجديد وأدواته وهي تزداد تنوعاً ونمواً الوقت ومن هذه الوسائل:

المحطات التلفزيونية التفاعلية، والتلفزيون الأرضي الرقمي وتلفزيون الـ بي وتلفزيون الانترنت والفديو عند الطلب، والصحافة الالكترونية، ومنتديات الحوار، المدونات، المواقع الشخصية والمؤسساتية والتجارية، ومواقع الشبكات الاجتماعية، الإذاعات الرقمية، وشبكات المجتمع الافتراضية، والمجموعات البريدية، الهواتف الجواله التي تنقل الإذاعات الرقمية، البث التلفزيوني التفاعلي، مواقع الانترنت، الموسيقى، المتاجرة بالأسهم، الخرائط الرقمية، مجموعات الرسائل النصية والوسائط المتعددة

## مشاكل تمويلية تعرض لها مؤسسات إعلامية رقمية

مؤسسة تومسون رويترز أعلنت يوم ١١ مارس الجاري عن قرار إغلاق موقع أصوات مصرية التابع لها بعد نحو ست سنوات من العمل، وقالت إنها سعت لتدبير تمويل بديل من خلال مخاطبة هيئات أجنبية ومستثمرين دون جدوى. لكن مسئولة الإعلام بالمؤسسة زينة النجار كشفت عن وجود مفاوضات مع اثنين من المستثمرين لبيع الموقع الإخباري.

وأصوات مصرية "خدمة إخبارية عبر الإنترنت تقدم تغطية محايدة للأحداث المرتبطة بمصر، وتوفر المحتوى مجاناً باللغتين العربية والإنكليزية لاستخدام وسائل الإعلام المصرية"، بحسب منطوق الرسالة التعريفية التي يعلنها الموقع عن نفسه.

ووقع أكثر من ٦٠٠ شخص حول العالم على عريضة إلكترونية باللغتين العربية والإنكليزية لمطالبة مؤسسة تومسون رويترز بالحفاظ على موقع أصوات مصرية "Keep Aswat Masriya alive" في تصعيد لأزمة إغلاق الموقع الإخباري تحت شعار

ويلحق أصوات مصرية بمنصات إعلامية إلكترونية أخرى لاقت نفس المصير ومنها إسلام أون لاين و فصلة وشبكة الحقوق الإخبارية ووكالة أنباء مسيحي الشرق الأوسط

وتوقف بث موقع إسلام أون لاين من مصر في عام ٢٠١٠، بعد ما حقق نجاحا استمر لأكثر من ١٠ سنوات متصلة، كما أعلنت وكالة أنباء مسيحي الشرق الأوسط "MCN" عن وقف البث الرقمي على الإنترنت في عام ٢٠١٥، على خلفية أزمة تمويل

حالت دون استمرار الوكالة في بث أخبار بشأن الأقليات الدينية والعرقية في مصر ومعظم الدول العربية.

إن أزمة توفير التمويل غالباً ما تهدد نماذج الصحافة الرقمية المستقلة بالتوقف عن العمل والإغلاق، كما أن جزءاً من التحديات التي تواجه الإعلام الرقمي بمصر هي غياب التشريعات المنظمة وعدم ملائمتها مع إشكاليات صحافة الإنترنت، إلى جانب عدم وجود مظلة نقابية للعاملين بالإعلام الرقمي، وأيضاً سيطرة النموذج أحادي الفكر والاتجاه والسياسة في الإعلام لا يتناسب مع مرحلة التحول الديمقراطي

## دستور مصر لسنة ٢٠١٤ المواد المختصة بالإعلام والصحافة

### مادة ٢١١

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، وموازنتها مستقلة. ويختص المجلس بتنظيم شئون الإعلام المسموع والمرئي، وتنظيم الصحافة المطبوعة، والرقمية، وغيرها. ويكون المجلس مسئولاً عن ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام المقررة بالدستور، والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعددتها وتنوعها، ومنع الممارسات الاحتكارية، ومراقبة سلامة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، ومقتضيات الأمن القومي، وذلك على الوجه المبين في القانون. يحدد القانون تشكيل المجلس، ونظام عمله، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيه. ويؤخذ رأي المجلس في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عمله.

### المادة ٢١٢

الهيئة الوطنية للصحافة هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهني، وإداري، واقتصادي رشيد. ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها. ويؤخذ رأي الهيئة في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

### المادة ٢١٣

الهيئة الوطنية للإعلام هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الإعلامية المرئية والإذاعية والرقمية المملوكة للدولة، وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان

استقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهني، وإداري، واقتصادي رشيد. ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها. ويُؤخذ رأى الهيئة في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها

## الحقوق والحريات والواجبات العامة

### مادة ٦٥

حرية الفكر والرأي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر

### مادة ٦٧

حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري، إما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد، فيحدد القانون عقوباتها. وللمحكمة في هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويض جزائي للمضرور من الجريمة، إضافة إلى التعويضات الأصلية المستحقة له عما لحقه من أضرار منها، وذلك كله وفقاً للقانون.

### مادة ٧٠

حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائل الإعلام الرقمي. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية

### مادة ٧١

يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون

## مادة ٧٢

تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام

## مادة ٩٢

الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً. ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيد بها بما يمس أصلها وجوهرها.

## مادة ٩٣

تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة

## المواثيق الدولية والمعاهدات الموقعة عليها مصر التي تخص الإعلام والصحافة

### العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

١- لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

٢- يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

٣- يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه.

ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.

٤- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمّر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

٥- لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

## الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

### المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته

### المادة ٥

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية

### المادة ١٢

لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات

### المادة ١٩

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود

إذا أردنا توضيح موجز لوضعنا في مصر والعالم العربي فيقول السيد حنا مقبل السكرتير العام لإتحاد الصحفيين العرب على أنه "إذا أردنا أن نكون دقيقين لكي نوجد التعريف الصحيح عن حرية الصحافة في المنطقة العربية، فعلياً أن نسميها وبدون تردد حرية القمع حيث أننا نجد أنفسنا داخل دائرة إرهابية، وليس بإمكاننا أن ندعي أنه باستطاعتنا عمل شيء كبير، فالحرب ضد الصحافة مثال حي للحرب ضد الديمقراطية والتقدم."

فعلى الساحة المصرية، يعاني الإعلام من مشاكله الخاصة تبدأ بالتجاوزات الإعلامية، ودور مجلس النواب في تبني تشريعات ومواقف شديدة العداء لحرية التعبير، سواء على مستوى اقتراحات القوانين الخاصة بالجريمة الالكترونية

واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وبالإضافة إلى التدخلات الأمنية في عمل الصحفيين والمبدعين والملاحقات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي

وعلى الرغم من أهمية استقلال المؤسسات الإعلامية والصحفية عن السلطة، وبخاصة وسائل الإعلام المملوكة للدولة وأن دورها متمثل في الخدمة العامة وليس خدمة السلطة وأهدافها؛ إلا أن ذلك غير متحقق على أرض الواقع وهنا سنستعرض شكل الإعلام في مصر

## ١- وسائل الإعلام القومية المملوكة للدولة:

### أ) الإذاعة والتلفزيون

إن اتحاد الإذاعة والتلفزيون يستحوذ على ٢٤ محطة وشبكة إذاعات متخصصة وموجهة بلغات كثيرة.

تنص المادة الرابعة من قانون ١٣ لسنة ١٩٧٩، في شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون المعدل بقانون ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩، "يتولى وزير الإعلام الإشراف على اتحاد الإذاعة والتلفزيون ومتابعة تنفيذه للأهداف والخدمات القومية والمهام الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون، بما يكفل ربط هذه الأهداف والخدمات بالسياسة العليا، والأهداف القومية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية، والخطة الإعلامية للدولة".

ووفقاً لهذه المادة، فإن الإعلام القومي مقترن بالسلطة التنفيذية تشرف على خدمته للأهداف القومية، وأن أهداف الإعلام مقترنة بالسياسة العليا للدولة، كما أن المادة السادسة من نفس القانون تنص على أن مجلس الأمناء يختص بـ"إقرار المعايير العامة لاختيار المواد والبرامج التي يحل عليها من الخارج"، ومجلس الأمناء يشكل بموجب المادة الخامسة من نفس القانون بقرار من رئيس الجمهورية؛ بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء؛ أي أن السلطة التنفيذية هي من تتحكم بالكامل في تنظيم الإعلام القومي

### ب) الصحف القومية

تنص المادة ٥٥ من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦، على أن "تكون الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب، وتعتبر منبراً للحوار الوطني الحر بين كل الآراء والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع"؛ إلا أن واقعياً فالصحف القومية فقدت مصداقيتها وشعبيتها لدى القراء نظراً لتشابه الأخبار بينهم، وعدم وجود تنوع واختلاف في المحتوى بينهم أو

عرض للآراء، إضافة إلى تحولاتها في خطابها وتحول محتواها مع حسب أهواء السلطة الحاكمة.

ويُضاف إلى القدرات الإعلامية للدولة المصرية ٥٤٩ قصر ثقافة، وكذلك ست دور صحف قومية تنتج العشرات من الصحف المسائية والصباحية، والمجلات الأسبوعية والشهرية، فضلاً عن المراكز المتخصصة وإمكانيات الطباعة والتوزيع والإعلانات.

## ٢. وسائل الإعلام الخاصة وتوابع سيطرة رجال الأعمال عليها:

وسائل الإعلام الخاصة يحكمها اعتبارات كثيرة؛ أهمها رأس المال والربح والمصالح الخاصة وخضوعها لاعتبارات السوق، إلا أنها أيضاً تخضع في كثير من الأحيان إلى السلطة؛ بناءً على المصلحة، ويتحول خطابها أيضاً مع تغير السلطة، وتتبدل مواقفها، وتتحكم بالعاملين فيها بالفصل أو منع نشر أو بث محتوى معين.

من أخطر المؤشرات على حرية الإعلام، أن تتركز ملكية أغلب وسائل الإعلام في يد فئة قليلة من رجال الأعمال؛ حيث يتم احتكار الخطاب الإعلامي والصحفي، ويؤدي ذلك إلى انتقاص التنوع والتعدد، وبخاصة إذا كان مالك رأس المال يملك توجه سياسي معين سيسعى بإعلامه لتكريسه، أو إذا لم يكن له توجه سياسي؛ فإنه قابل للمساومة على خطابه الإعلامي لصالح منفعته الخاصة في موازنة مع السلطة الحاكمة.

وفي هذه النقطة، فمن المعروف إن وسائل الإعلام الخاصة المصرية تتسم بالمركزية الشديدة؛ فمثلاً رجل الأعمال "أحمد أبوهشيمة" يمتلك واحدة من أكبر الصحف الخاصة والمواقع الإلكترونية بعد شرائهم، وهم "اليوم السابع"، إضافة إلى مجموعة قنوات "أون تي في"، وموقع "دوت مصر"، وأخيراً جريدة "صوت الأمة"، وشهدت كل هذه الوسائل الإعلامية تغيراً في سياستها وتوجهها وخطابها بعد قيامه بشرائها.

إن الإعلام المصري الآن تم تجنيده في إطار حالة الاستقطاب السياسي الحالي في مصر بين المؤسسات الحاكمة وبين المناوئين لها، ليس هذا فحسب؛ بل كثيراً ما تورطت جهات إعلامية في خطابات محرضة يجرمها القانون الذي تغافل مطبقوه عمداً عن هذه الانتهاكات؛ لأنها توافق اتجاه السلطة الحالية في مصر.

هناك توجه عام في مصر نحو تأميم الإعلام والسيطرة عليه عن طريق رجال الأعمال ورأس المال، وهو شبيه بما كان يحدث في الستينيات، ولكن بشكل عصري.



فهناك تسعة رجال أعمال مسيطرين على الإعلام المصري، مثلاً هناك رجل الأعمال أبو هشيمة بجانب ملكيته لليوم السابع، فهو مشارك في قنوات النهار، وأصبح مالكاً لقنوات أون تي في وجريدة صوت الأمة، فيما لا يزال لساويرس مساهمة بحصص في عدد من المنابر الإعلامية من صحف مطبوعة وقنوات فضائية تنطق بالعربية والإنجليزية منها امتلاكه حصة تزيد عن ٢٠% من صحيفة "المصري اليوم" كما أنه استحوذ مطلع العام الجاري على شبكة قنوات "يورو نيوز" وهي شبكة ناطقة بالإنجليزية واستحوذ على ٥٣% من حصة الشبكة وأصبح رئيس مجلس إدارة تلك الشبكة، كما أنه يمتلك صحف أخرى مثل "فيتو" ويملك وكالة أنباء "أونا". وهناك محمد الأمين، صاحب مجموعة قنوات سي بي سي كما يمتلك شبكة بانوراما وتضم ٤ قنوات، ويملك جريدة "الوطن"، فيما يمتلك رجل الأعمال حسن راتب قناة المحور، وهناك رجل الأعمال أحمد بهجت، الذي يمتلك مجموعة قنوات دريم (دريم ١، ودريم ٢)، ورجل الأعمال علاء الكحكي مؤسس شبكة قنوات "النهار" بمشاركة عدد من رجال الأعمال بعضهم أعلن مثل أبو هشيمة، آخرين لم يجري الإعلان عنهم بعد. ويملك رجل الأعمال محمد أبو العينين قناة صدى البلد فيما يمتلك السيد البدوي رجل الأعمال المصري ورئيس حزب الوفد مجموعة قنوات "الحياة"، وهذا بجانب تأثيره المباشر على جريدة "الوفد" باعتباره رئيساً للحزب، وهناك أيضاً طارق نور مالك قناة القاهرة والناس .

ومن الواضح أن هناك رغبة في السيطرة على أي صوت إعلامي مختلف عن التوجهات الصادرة من أجهزة المخابرات، وتستخدم السلطة التنفيذية في سبيل ذلك وسائل مثل: مصادرة أعداد من الصحف، أو الضغط على إدارات قنوات تلفزيونية لوقف برامج ناقدة للسلطة الحالية. ويواجه عدد من الصحفيين أحكام بالسجن والحبس الاحتياطي، على خلفية إلقاء القبض عليهم أثناء تأدية عملهم.

وفي الفترة الأخيرة كان لقناة "أون تي في"، وجريدة "صوت الأمة"، صوت خارج سرب التوجيهات، وأبرزها برامج محاورين مثل ليليان داود . بعد امتلاك أبو هشيمة لقناة أون تي في تم ترحيل الإعلامية ليليان دواد من مصر وإيقاف برنامجها وقالت ليليان عن ذلك في مقابلة مع "بي بي سي" من بيروت انه تم ترحيلها بعد نصف ساعة فقط من إنهاء التعاقد مع قناة أون تي في وقالت ليليان إنها رحبت بالعمل في تلك القناة، لما لها من توجه سياسي يعبر عن إرادة الشعوب العربية بعد ثورات الربيع العربي وعند إعلان سقوط محمد مرسي، خرجت ليليان على الشاشة فرحة بسقوطه، وغنت أغنية شادية "يا حبيبتي يا مصر" وبكت قائلة: "هذه هي المرة الثانية التي أكون فيها على الهواء لإعلان سقوط ديكتاتور عربي بعد مبارك وقالت تعليقاً على ترحيلها لم أنتقد شخص الرئيس: "أنا أتحدث عن المهام التنفيذية فقط"، هذا بالإضافة إلى انسحاب أصوات إعلامية مؤثرة، الواحد تلو الآخر، بداية من يسري فودة وريم ماجد من أون تي في وباسم يوسف و دينا عبد

الرحمن من سي بي سي، و الكاتب علاء الاسوانى وصولاً إلى محمود سعد  
وانسحابه من قناة النهار

وبالنسبة للجرائد الصحفية كان آخر ما حدث مع صحفيين بجريدة اليوم السابع (يملكها رجل الأعمال، أحمد أبو هشيمة) ورئيس تحريرها خالد صلاح بأنه يوم ٣٠ يوليو ٢٠١٧ أجبرت صحيفة "اليوم السابع" ٤ صحفيين على التوقيع بطلب الحصول على إجازة جبرية لمدة عام بدون راتب بسبب مواقفهم المعارضة لاتفاقية الجزيرتين وإعلانهم تأييد «مصرية تيران وصنافير» على شبكات التواصل الاجتماعي. وهم ماهر عبد الواحد، وعبد الرحمن مقلد، ومدحت صفوت، وسمر سلامة وآخرين، العاملين بموقع "اليوم السابع"، فتم إجبارهم على تقديم طلب إجازة بدون راتب لمدة عام، جراء كتاباتهم منشوراتهم على "فيس بوك" الذين يدافعون فيها عن مصرية جزيرتي تيران وصنافير وتقدم الصحفيون الأربعة بمذكرة لرئيس تحرير الجريدة يرفضون فيها التوقيع على طلب إجازة بدون راتب لمدة سنة، ويؤكدون تمسكهم بالبقاء في العمل داخل المؤسسة، وهو ما رد عليه رئيس التحرير بإبلاغهم شفاهة بقرار فصلهم بعد الاجتماع معهم اليوم، كل على حده، وأرسل الصحفيون شكوى إلى مجلس نقابة الصحفيين للتدخل في الأمر.

وهذا مشابه لما حدث قبل ذلك للصحفي محمد فوزي في جريدة عين التابعة أيضاً لجريدة اليوم السابع ففي شهادة محمد عن ما تعرض له يقول: "اشتغلت في مجلة عين من يوم ٢٠ يونيو ل مدة ٢٢ يوم لحد ما تم تبليغي باني مش هينفع أكمل العمل معهم ، وكان السبب اخذ برينت اسكرين لبوستات من اكاونت الفيس بوك الشخصي وشات بيني وبين شخص اخر يعمل في جريدة صوت الأمة المملوكة لرجل الأعمال احمد ابو هشيمة مكتوب في الشات أنى بعترف إنى عضو في حملة دعم المرشح السابق حمدين صباحي، وإنى انتخبته، والسبب الثاني إنى كتبت بوست فيه "حجب موقع صوت الأمة بتاع خالد صلاح وأبو هشيمة وهاشتاغ ضد حجب المواقع" وإدارة عين حاولت توقف القرار بأي شكل و لكن رئيس تحرير اليوم السابع خالد صلاح رفض و كانت هذه نهاية عملى في جريدة عين "

و فيما يتعلق باعتقال الصحفيين تم اعتقال الصحفي هشام جعفر مدير "مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية" من مكتبه فى اكتوبر ٢٠١٥ في تهم تشمل الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمون"، وتلقي أموال أجنبية لمؤسسته ، و بحسب آخر تقرير للهيومان رايتس ووتش فى أغسطس ٢٠١٧: "اليوم إن على السلطات المصرية أن توفر فوراً الرعاية الصحية المناسبة للصحفي المسجون هشام جعفر الذي تتدهور حالته الصحية، بما في ذلك بصره. إذا لم تتمكن

سلطات السجن من توفير الرعاية الصحية اللازمة، عليها السماح له بالحصول عليها في مرافق صحية خاصة.

"وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "أظهرت وزارة الداخلية المصرية ازدراءاً لصحة هشام جعفر وسلامته. رفض وزارة الداخلية تقديم الرعاية الصحية له دليل محزن على تجاهل السلطات المصرية أهم حقوق المحتجزين"

لدى جعفر (٥٣ عاماً) حالة ضمور عصب بصري في العين تتطلب رعاية متخصصة مستمرة، وألا سيتعرض إلى خطر فقدان بصره بالكامل. كما يعاني أيضاً من تضخم البروستاتا منذ سنوات، وقد يتعرض إلى مضاعفات إن لم يحصل على العلاج المناسب. قالت عائلته إن بصره تدهور وازدادت حالته الصحية سوءاً خلال فترة اعتقاله في ظروف سيئة ، كما قالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب أن ينظر قاضٍ فوراً في ضرورة وشرعية احتجاز جعفر وإما أن يحيله إلى المحاكمة دون تأخير إضافي أو يفرج عنه، قضى جعفر أغلب فترة احتجازه في سجن العقرب ذي الحراسة المشددة في القاهرة . يوثق تقرير هيومن رايتس ووتش عن سجن العقرب، المنشور عام ٢٠١٦، المعاملة القاسية واللاإنسانية من قبل عناصر إدارة السجون بوزارة الداخلية، التي تصل حد التعذيب. يشمل ذلك منع تسليم الأغذية والأدوية وعراقيل أخرى للرعاية الطبية، ربما تكون قد أسهمت في وفيات بعض السجناء ، وبموجب تعديل قانون العقوبات الذي أدخله رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠١٤، قد يحكم على جعفر بالسجن ٢٥ عاماً إذا أدين بتلقي التمويل بشكل غير قانوني.

## القوانين المصرية المتعلقة بالإعلام والصحافة

### ١/ القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٦

ويتضمن القانون ٨٩ مادة، وبحسب القانون، يختص المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بتنظيم شؤون الإعلام المسموع والمرئي والرقمي والصحافة المطبوعة والرقمية وغيرها، ويهدف إلى ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام في إطار من المنافسة الحرة.

كما يتولى المجلس وضع وتطبيق القواعد والمعايير المهنية الضابطة لأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني بالتنسيق مع النقابة المعنية

ويتولى المجلس أيضاً تلقي وفحص شكاوى ذوي الشأن عما ينشر بالصحف أو يبث بوسائل الإعلام ويكون منطوياً على مساس بسمعة الأفراد أو تعرض

لحياتهم الخاصة، وله اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه الصحافة أو الوسيلة الإعلامية في حال مخالفتها للقانون أو مخالفتها لمواثيق الشرف وله إحالة الصحفي أو الإعلامي

وبحسب مواد القانون، فإن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يتولى وضع وتطبيق القواعد والمعايير المهنية الضابطة للأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني بالتنسيق مع النقابة المعنية، حيث أنه سيختص، بتلقي وفحص شكاوى ذوى الشأن عما ينشر بالصحف أو يبث بوسائل الإعلام ويكون منطويا على مساس بسمعة الأفراد أو تعرض لحياتهم الخاصة، وله اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه الصحافة أو الوسيلة الإعلامية في حال مخالفتها للقانون أو مخالفتها لمواثيق الشرف وله إحالة الصحفي أو الإعلامي إلى النقابة المعنية لمساءلته في حال توافر الدلائل الكافية على صحة ما جاء في الشكوى ضده.

وكذلك وضع وتطبيق القواعد والضوابط التي تضمن حماية حقوق الجمهور وضمانة جودة الخدمات التي تقدم لهم، واعتماد قواعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجالي الصحافة والإعلام، ووضع وتطبيق نظام مراقبة مصادر التمويل في الوسائل والمؤسسات الإعلامية والصحفية بما يضمن شفافية وسلامة هذا التمويل ومراقبة تنفيذه، ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية والمشتريات والمخازن وغيرها من اللوائح المتعلقة بشئون الأعضاء والعاملين به، وتنظيم نشاطه دون التقييد بالقواعد والنظم الحكومية.

وسيختص المجلس أيضاً بمنح التصاريح لممثلي الصحف ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأجنبية بالعمل في جمهورية مصر العربية وتحديد نطاق عملهم، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها، وتحديد المقابل المالي لها بما لا يجاوز ١٠ ألف جنيه سنوياً أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية التي يحددها المجلس، والترخيص لشركات إعادة البث من مصر وإليها، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها، وتحديد المقابل المالي لها بما لا يجاوز ٥٠ ألف جنيه سنوياً أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية التي يحددها المجلس.

والترخيص لشركات التحقق من الانتشار والمشاهدة والاستماع أو هيئاتها أو مؤسساتها ومتابعة مراحل عملية التحقق كافة واعتماد النتائج، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها، والترخيص للشركات العاملة في مجال توزيع الأقنية الفضائية (الكابل)، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها، وضمان ممارسة النشاط الاقتصادي في مجالي الصحافة والإعلام على نحو لا يؤدي إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها والقيام بمنع الممارسات الاحتكارية فيها، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها.

## الهيئة الوطنية للإعلام الباب الثاني المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

مادة ٢١ يلتزم العاملون بالمجلس الأعلى بالحفاظ على سرية المعلومات والوثائق التي يتم الحصول أو الإطلاع عليها بمناسبة القيام بمهامهم ، وذلك بعدم إفشائها أو استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها

مادة ٢١هـ يلتزم العاملون بالهيئة الوطنية للصحافة بالحفاظ على سرية المعلومات والوثائق التي يتم الحصول أو الإطلاع عليها بمناسبة القيام بمهامهم وذلك بعدم إفشائها أو استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها

نصت المادة ٥٣ من مشروع القانون، على أن الهيئة الوطنية للإعلام هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويمثلها رئيسها، ومقرها الرئيسي في محافظة القاهرة أو إحدى المحافظات المجاورة لها

وفقاً لنص المادة ٥٥، فإن الهيئة تهدف إلى إدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة، لتقديم خدمات البث والإنتاج التليفزيوني والإذاعي والرقمي والصحفي والخدمات الهندسية المتعلقة بها، وعلى الأخص تنمية أصول المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة، وضمان استقلالها وحيادها والتزامها بأداء مهني وإداري رشيد، وضمان التزام المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة بمقتضيات الأمن القومي، والعمل على وصول خدمات المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة إلى جميع مناطق الجمهورية بشكل عادل، وحماية حق المستهلك في الحصول على خدمات إعلامية بأجود المعايير وأفضل الشروط، وضمان التزام المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة بتطبيق معايير وضوابط المحتوى الإعلامي التي يضعها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

### مادة ٧٦

يلتزم العاملون بالهيئة الوطنية للإعلام بالحفاظ على سرية المعلومات والوثائق التي يتم الحصول أو الإطلاع عليها بمناسبة القيام بمهامهم، وعدم إفشائها أو استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها

### نصت المادة ٨٠

من مشروع القانون، على أنه يجوز للمحكمة معاقبة كل من خالف أحكام المواد (٢١، و٥٥، و٧٦) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه، وذلك بعد تعديل اللجنة لها، لتضمنها عقوبة الحبس قبل تعديله من جانب لجنة الإعلام

## مقارنة بين قطاع الإعلام في ثالث دول عربية هي مصر وتونس واليمن

شهدت تونس تقدما ملحوظا في حرية الإعلام الرقمي حسب تقرير فريدوم هاوس وذلك بسبب مجهودات الحكومة في الانفتاح على العالم الرقمي، حيث إنها انتقلت من دولة كانت تضرب حصارا على الانترنت قبل إسقاط الرئيس بنعلي الى دولة رفعت يدها عن هذا المجال. رغم ذلك مازال التضييق على بعض النشاط السياسي خصوصا في المجال الفني.

وفي مصر تصل درجة التحكم إلى الاعتداء الجسدي على ناشطي الانترنت وحجب المواقع وشن هجمات تقنية على مواقع المعارضة

أن القوانين المنظمة للإعلام في الدول الثلاثة خاضع للسلطة التنفيذية عمليا وتعاني القطاعات في الدول الثلاث من تعدد القوانين التي تخضع لها حيث يخضع القطاع لعدة قوانين

حيث ينظم القطاع الإعلامي في مصر لعدة قوانين فيخضع اتحاد الإذاعة والتلفزيون المعروف بماسبيرو لقانون تأسيسه عام ١٩٧٠ ثم جاء قانون ضمانات وحوافز الاستثمار لسنة ١٩٩٧ والذي تلاه قرار رئيس الوزراء لسنة ٢٠٠٠ بشأن قيام منطقة حرة عامة بمدينة الإنتاج الإعلامي بالسادس من أكتوبر، ما فتح الباب أمام إنشاء قنوات فضائية خاصة.

في التجربة التونسية حيث إن النصوص القانونية في زمن النظام السابق وتحديد القانون الصادر في ٧ مايو ١٩٩٠، المتعلق بمؤسسة الإذاعة والتلفزيون التونسية وقانون ٤ يونيو ٢٠٠٧ الذي عدل القانون السابق ويجعل من النظام وأجهزته الأمنية رقبا على الرسالة الإعلامية، كما أن كان قانون الصحافة للعام ١٩٧٥ الذي ينظم بشكل أساسي عمل وسائل الإعلام المطبوعة والذي خضع إلى عدد من التعديلات لكن، بدلا من إتاحة المزيد من الحرية، كانت تلك "الإصلاحات" تهدف إلى تعزيز السيطرة السياسية على الإعلام. وبموجب قانون الصحافة، فرضت عقوبات مادية ومالية عدة على الصحفيين الذين يجرؤون على تجاوز الخطوط الحمراء للدولة، ومنها حماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والنظام العام، طبقت وزارة الداخلية العقوبات بشكل تعسفي وساهمت الصياغة الغامضة للقانون في تكميم الإعلام تماما

في اليمن المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون اليمنية، تخضع المؤسسة تماماً للحكومة وتسيطر عليها وتتحكم بكل شؤونها، ويرأس وزير الإعلام مجلس إدارتها ولا توجد مراعاة لكون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون مؤسسة عامة، إذ لا تتمتع بما ينبغي أن تتمتع به مؤسسات القطاع العام من استقلال وحرية، و أصبحت المؤسسة مجرد جهة تنفيذية لدى الوزارة

إن الإطار التشريعي والقانوني يخضع هذه المؤسسات للسلطة التنفيذية ويهيئ الأجواء لمزيد من التسلط بشكل لا يخدم حرية واستقلالية الإعلام وحقوق المشاهدين في هذه الدول، وتم تنظيم الصحف مع الإذاعات والقنوات في إطار أجهزة حكومية تابعة بشكل أو بآخر للسلطة التنفيذية، (اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمجلس الأعلى للصحافة في مصر- المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون- جهاز الإعلام الإذاعي والتلفزيوني العمومي في تونس) حيث تتمتع السلطات التنفيذية في الدول الثالث بحق تعيين قيادات هذه الأجهزة وتضع سياستها التحريرية وتتحكم في مصادر تمويلها بالكامل.

فيما يتعلق بإشكالية التمويل والملكية، فالتجربة التونسية يمكن البناء عليها في إطار استقلال المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بإشكالية التمويل والملكية، حيث يمول جهاز الإعلام الإذاعي والتلفزيون التونسي من إتاوات تفرض على كافة المشتركين في شبكة الكهرباء منذ عام ١٩٧٩، إلا أنه يمكن بوضع آليات معينة لاستقلال هذا الجهاز بأن يتحقق فصل التمويل عن السياسة التحريرية، بينما الإعلام المصري واليمني يمولان من خلال مخصصات حكومية تضخ فيهما عن طريق الموازنة العامة للدولة دون أن يدري كثير من المواطنين عن هذه المخصصات

بعد الثورة استحدثت تونس الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، كما تم تعيين لجنة قضائية لإدارة القنوات والصحف التابعة للنظام السابق والمقربين منه

وتتضح في حالي مصر واليمن إشكالية تضخم الهياكل الإعلامية العمومية وبالتالي فإن أي مطالبات بالإصلاح تواجه تحالفات المصالح ومقاومة بعض العاملين و أبناء المهنة الذين تعودوا على وضع معين لسنوات، عقلية الصحفي الموظف، وجود أعداد هائلة من محدودي الكفاءة والموهبة و صعوبة التخلص منهم، الخوف من إثارة الحنق العام والتسبب في المزيد من عدم الاستقرار والاعتراضات الفئوية جميعها عوامل تتلاقى مع نقص الإرادة السياسية فتجعل من الإصلاح عملية منقوصة أو غير مكتملة. وفي أحيان كثيرة، كما في الدول التي مرت بمراحل تحول ديمقراطي تحدث انفراجه لفترة ويتم بالفعل اتخاذ إجراءات من شأنها تحسين الأوضاع كالتغيير في شكل الملكية وإكساب هذه المؤسسات



المملوكة للدولة نوع من الاستقلالية أو تحويلها لمؤسسات خدمة عامة، أو إنشاء جهة ضابطة و مجالس وطنية للإعلام... لكن في النهاية يظل الإصلاح مجرد عملية شكلية أو تجميلية وأحيانا مؤقتة، طالما لم يحدث تحولا ديمقراطيا حقيقيا على المستوى السياسي

نضيف إلى ذلك الرقابة الذاتية والتي تخفض بدورها سقف الحريات المتاحة لأدنى مستوى ممكن، فبعد الثورة تحولت جميع وسائل الإعلام بسرعة، بما فيها تلك التي كانت تصدر في ظل النظم السابقة، إلى منابر لتصفية الحسابات الشخصية والسياسية. فقلة خبرة الصحفيين المحليين، الذين عملوا طويلا كأبواق لدعاية النظم، إضافة إلى عدم وجود أي مواثيق شرف مهنية، ترك العاملين في صناعة الإعلام غير مهئين لترجمة حريتهم الجديدة في ممارسات مهنية، تتضح هذه الإشكالية بشكل كبير في التجربة المصرية فهناك تضخم لعوامل الأمن القومي وعدم التعرض لبعض الموضوعات باعتبارها حساسة كما يصعب الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية فيما يتعلق بالكثير من القضايا.

بعد الثورات حدثت محاولات للإصلاح في مصر وتونس واليمن، استحدثت تونس الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، كما تم تعيين لجنة قضائية لإدارة القنوات والصحف التابعة للنظام السابق والمقربين منه.

وفي مصر تم إصدار قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام كما اشرنا في بداية التقرير، بعد موافقة البرلمان عليه والذي يتكون القانون من ٨٩ مادة تتولى إنشاء الهيئات الإعلامية، المتمثلة في المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، مع أن الواقع يتجه نحو إعلام وصحافة الصوت الواحد ووحدة الصف وسحق وإقصاء أي تنوع في وجهات النظر ما لم يكن يصب في صالح التأييد للنظام القائم

وفي اليمن فإن محاولات إصلاح جزئية لقطاع الإعلام جاءت في ثنايا خطط التنمية وبرامج الحكومات وأجندات الإصلاح الوطنية، والتي استهدفت قطاع الإعلام الرسمي، المرئي والمسموع ، فكانت وثيقة الحوار الوطني التي تضمنت نصوصا جيدة فيما يتعلق بإعادة إصلاح وهيكلية قطاع الإعلام بكل فروعها، إلغاء وزارة الإعلام وتشكيل هيئة وطنية مستقلة (المجلس الأعلى للصحافة والإعلام) للإشراف على الإعلام من ممثلي المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة، الأكاديميين ذوي الاختصاص، منظمات المجتمع المدني ذوي العلاقة بالإعلام.

حاولت الدول الثلاث الإصلاح بأن ركزوا على الهياكل وتغيير القيادات ومعاييرها، دون تركيز حقيقي على معايير دخول هذه المؤسسات والترقي فيها، وان بدت



وثيقة الحوار الوطني اليمني وتوصيات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسية أوضح في التركيز على هذه الجوانب من الجدل الدائر في مصر، حيث قطعت تونس شوطا جيدا فيما يتعلق بمراجعة التعيينات في المؤسسات الإعلامية الحكومية رغم عدم كفايته وما يوجه إليه من نقد ، لكن يبقى الجدل حول معايير تعيين واختيار وإقالة هذه القيادات غامض في التجريبتين التونسية والمصرية.

وبالنسبة لتجربة تونس المشابهة لتجربة مصر فتقول الصحفية التونسية سلمى الجلاصي، الأمين العام المساعد لاتحاد الصحفيين العرب : " إن الإعلام التونسي مر بتحديات كبرى منذ اندلاع الثورة ، بدأت بسقوط الرقابة الحكومية التي كانت جاثمة على صدر الإعلام، ثم زوال إعلام الحزب الحاكم الواحد، وما كان يتبعه من سياسات البروباغندا، وإلغاء وزارة الإعلام ومشتقاتها من أجهزة رقابية، كأجهزة القصر الحاكم، والوكالة الرسمية، ما فتح المجال لتنفس الحرية لدى المشتغلين بالإعلام العمومي".

ورأت الجلاصي أن القوانين الحالية فيها العديد من السقطات ، فمرسوم حق النفاذ إلى المعلومة، تم تقييده بقوانين وضوابط أفقدت التشريعات الجديدة الكثير من جدواها. وشددت على أن "الإعلام في تونس مع كثرة قنواته ووسائله، تغلغلت الكثير من الأموال السياسية في عدد من الأوساط الإعلامية، وتحولت وجهة بعض الأعلام إلى ما يخدم مصالح رأس المال، فضلا عن تداخل المال الفاسد، في تمويل بعض وسائل الإعلام، التي عملت على تبييض سمعة الكثير من الفاسدين، ومحاولة إرباك الساحة الإعلامية والسياسية والاجتماعية".

## خاتمة

إن إصلاح المنظومة الإعلامية في مصر وإعادة هيكليته على رأس المطالب الأساسية نظرا إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام والصحافة المملوكين لرجال الأعمال المحسوبيين على الدولة وأدائها غير المهني والمنحاز للنظام للسياسي، وظهر هذا في قضية اتفاقية تيران وصنافير بعد تكاتف القنوات الخاصة المملوكة لرجال الأعمال لبث إعلانات في الفواصل للقول بسعودية الجزيرتين وإذاعة كلمات وخطابات للرئيس الحالي ورجاله لإعلانهم بأنهم متمسكين بسعوديتها، ولم يكن هذا الأداء سوى دليل مادي على انحياز الإعلام والصحافة المملوكين للدولة و للنظام السياسي القائم، واستمرار سياسة خدمة النظام السياسي على حساب خدمة جموع المواطنين الملاك الأصليين لوسائل الإعلام.

إن السعي المتواصل من أجل تحرير الإعلام من سيطرة الدولة يشكل واحدة من مجموعة الأهداف الأساسية من أجل التحول الديمقراطي الحقيقي ولا بد من وضع الإجراءات الكفيلة بذلك ومنها تلك التوصيات التي:

– التزام الدول بالمصادقة على الإعلانات و المعاهدات الدولية التي تضمن حرية التعبير والإعلام وتنفيذها مباشرة وتعديل القوانين المرتبطة بها التي يجب أن تتوافق مع معايير هذه المعاهدات

– وضع الضمانات الدستورية التي تكفل حرية الرأي والتعبير والإعلام المستقل وأن لا تفر قوانين تنتقص من المعايير الدولية لحرية الإعلام

– إصدار قانون حق الوصول للمعلومات و تدولها فحق الحصول على المعلومة هو حق أساسي للفرد والجماعة

– أن تتبنى الحكومة الإعلان عن منع التدخل بوسائل الإعلام وأن يتم وضع قوانين لتجريم من يتجاوز ذلك من التابعيين لها من موظفين ورجال أعمال وغيرهم

– وضع تشريعات قانونية تحول دون سيطرة الحكومات و تملكها لوسائل الإعلام

– الأخذ بالتجربة الأمريكية بعد التعديل الدستور لسنة ١٧٩١ حيث حرم التعديل الدستوري والمحكمة العليا على الحكومة امتلاك أو المساهمة بأي وسيلة إعلام داخل حدود الولايات المتحدة أو فرض أي نوع من الرقابة على الصحف أو إعاقة

وصولها إلى المعلومات وجاء فيه " إن الكونغرس سوف لن يصدر أي قانون يحد من حرية الرأي أو من حرية الصحافة "

– وجود بنية تشريعية تنظم الإعلام الرقمي دون فرض قيود

– يجب توفير بيئة تسود فيها حرية التعبير والرأي، بمعنى أن يكون في المجتمع التسليم بحق الاعتراض والمخالفة في الرأي ومن حق كل فرد أن يرى ما يشاء وأن يعبر عن رأيه بكافة الطرق المشروعة.

## المصادر

<https://goo.gl/eYD7kz>

حرية الإعلام والصحافة شبكة ضياء للدراسات

<https://goo.gl/1LwDU5>

مكتب اليونسكو بالرباط "حرية الاعلام"

<https://goo.gl/qV4Gpi>

تشجيع وصول الجميع للاعلام مكتب اليونسكو

<https://goo.gl/NXBMn2>

"ما هو الإعلام الرقمي وما هي أدواته وما هي خصائصه وما الفرق بينه وبين الإعلام التقليدي"

<https://goo.gl/DzgSp5>

هنا صوتك الحرية على شبكة الانترنت فريدوم هاوس تضيق على الإعلام الرقمي

<https://goo.gl/7muapV>

دستور مصر

<https://goo.gl/mNmYht>

فريدوم هاوس

<https://goo.gl/s7husc>

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

<https://goo.gl/2CCAX7>

قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام موقع الاهرام

<https://goo.gl/8jqy2q>

قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام موقع دوت مصر

<https://goo.gl/fMWJ7a>

هيومان رايتس ووتش

<https://goo.gl/uZ39Xt>

تدهور صحة صحفي معتقل هيومان رايتس ووتش

<https://goo.gl/eXgVWk>

قانون الإعلام والاتصال في ظل المتغيرات العالمية

<https://goo.gl/r8xZE4>

قطاع الإعلام في دول الربيع العربي منتدى البدائل



# ورقة حول تأثير رأس المال على السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية

## حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي والتعبير هي أحد أهم الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير لبناء مجتمعات ديمقراطية متطورة قادرة على احترام مواطنيها ودعم التطور الفكري الإنساني لأفرادها، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ صار الحديث عن أي انتقال ديمقراطي لا يصح بدون رصد ومناهضة سياسات القمع المنهجي والغير دستوري لحرية الرأي والتعبير، ومن هنا تم رصد برنامج خاص للتعبير الرقمي عن قضايا حرية الرأي والتعبير في مصر وتناولها وتوثيق الانتهاكات والدفع بعجلة احترام حرية الرأي والتعبير من خلال تشريعات وسياسات وممارسات أكثر ديمقراطية وانحيازاً لحقوق الإنسان.

